أنماط التعليم الجامعي في ظل عصر اقتصاد المعرفة "دراسة تحليلية"

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في التربية
(تخصص أصول التربية)
إعداد

الباحثة / أسماء خالد محمد
معيد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الفيوم

د/ أسماء عبدالسلام أحمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية –جامعة الفيوم

أ.د يوسف سيد محمود
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة الفيوم

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي التعرف إلي مفهوم اقتصاد المعرفة، وخصائصه، وأهم متطلباته، ودراسة انعكاس اقتصاد المعرفة علي بعض عناصر منظومة التعليم الجامعي، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلص البحث إلي مجموعة من الأفكار المقترحة لتطوير منظومة التعليم الجامعي .

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد المعرفة ، أنماط التعليم الجامعي ، فكرة الجامعة.

Abstract:

the current research aims to identify the concept of the knowledge economy, its characteristics, and its most important requirements, and to study the reflection of the knowledge economy on some elements of the university education system, and to achieve this, the study relied on the descriptive and analytical approach, and the research concluded with a set of proposed ideas to develop the university education system.

Keywords: Knowledge economy, University education, University idea.

مقـدمـة :

شهدت الجامعة في العقود القليلة الماضية مجموعة من التغيرات والتطورات المجتمعية التي فرضت عليها ضرورة الخروج من عزلتها وإعادة النظر في فلسفتها ونظمها حتي يمكن لوجودها أن يستمر، فلم يعد ينظر إليها علي أنها نوع من التعليم يقدم في أماكن مُنعزلة أو في أبراج عاجية، بحيث يركز علي الدراسات الأكاديمية البحتة، بل أصبحت أقرب مايكون إلي متجر لبيع المعرفة ومايتعلق بتطبيقاتها واستخداماتها المتنوعة، حيث أن معظم التحولات والتطورات ظهرت من خلال النموذج الأمريكي للتعليم العالي والذي يركز علي دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع، وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والإقتصادية، حيث ان نصف النموالإقتصادي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ينسب بشكل مباشر إلي التقدم التكنولوجي، والذي كان الفضل فيه يرجع إلي حد كبير للبحوث العلمية وبفضل الجامعات حدث انفجار معرفي وخصوصاً في البيوتكنولوجي وصناعات تكنولوجيا المعلومات وأدي ذلك بالمجتمع الأمريكي إلي التحول إلي اقتصاد المعرفة (محمود،٢٠٠٨، ١٧٣).

هذا النمط من الاقتصاد وهو اقتصاد المعرفة وضع الجامعات أمام مجموعة من التحديات الجديدة بإعتبارها أكثر المؤسسات التربوية تفاعلاً مع المجتمع ومايعتريه من تغييرات لطبيعة الدور الذي تقوم به كمصدر لتزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة، مما أدي إلي ظهور أنظمة تعليمية متطورة وتستمد قوتها من تبني مفاهيم جديدة لها طابع يتفق مع المستجدات العلمية مثل المعلوماتية ومجتع المعرفة ومابعد المعرفة وغيرها من المفاهيم التي انطلقت من الجامعات المتطورة في العالم.

لقد تطلب توائم الجامعات مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة استحداث وظائف جديدة للجامعة فضلاً عن الوظيفة التقليدية التي تحملها الجامعة علي عاتقها وهي التدريس، فقد اصبح للجامعة أدوارا كبيرة ومتعددة بتعدد هذه الأنماط من التعليم وتعتبر خدمة المجتمع، ونشر المعرفة والمعلوماتية أحد دعائم المجتمع المعرفي بالأضافة الي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التعليم الحر وتوليد الأفكار وربط العلم والمعرفة بسوق العمل وتنمية القدرات والمهارات التي يحتاجها الطلاب أثناء تطوير شخصية الطالب في ظل متغيرات العصر والإنفجار المعرفي.

الدراسات السابقة:

١) **دراسة بن رجم محمد خميسي و بسام سمير الرميدي (٢٠١٩) "متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** " هدفت الدراسة في إبراز المتطلبات الواجب توفرها في الجامعات المصرية الحكومية للتحول إلي اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها ، وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك عدد من المتطلبات التي يجب توفرها وتنوعت هذه المتطلبات مابين متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس ، والبنية التحتية والتكنولوجية ، والبحث العلمي ، والجوكمة ، والتدريس الجامعي والقيادات الجامعية ، وخدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، والإبداع والإرشاد الأكاديمي .

٢) **دراسة أحمد الرفاعي بهجت العزيزي وآخرون (٢٠١٩) "دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري "دراسة تحليلية"** تهدف الدراسة إلي تحليل دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة والذي يعد المورد الاستيراتيجي الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف المجتمعات بالأخص المجتمع المصري ؛ وذلك من أجل وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور، وقد خلصت الدراسة الحالية إلي نتائج هامة، أبرزها: تدني الوضع المعرفي في مصر، وضع قدرة وكفاءة التعليم الجامعي علي تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة ووجود معوقات تحول دون قيام التعليم الجامعي بدوره في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري ، وأن هذه المعوقات تتنوع مابين معوقات داخل منظومة التعليم الجامعي ومعوقات أخري خارجها.

٣) **دراسة أحلام مصطفي حسن (٢٠١٧)"مفاهيم وادوار الكلية في المجتمعات الفلسطينية في ضوء اقتصاد المعرفة".** استهدفت الدراسة التعرف علي مفاهيم الإقتصاد المعرفي، وادوار أعضاء هيئة التدريس في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضائها ، وتوصلت الدراسة ان مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً، وان اعضاء هيئة التدريس لديهم وعي كاف بمفهوم اقتصاد المعرفة في اهمية رأس المال البشري، وان اعضاء هيئة التدريس قد

طوروا المؤهلات والمهارات، بالاضافة الي ادراك اهمية النظام المتطور والتقني والتعليمي والابحث العلمي الذي له دور هام في الدخول في عالم الاقتصاد المعرفي ، وانهم بحاجة الي ربط التعليم بالتعلم اكثر فاكثر وخلق عمليات المعرفة والبحث والتطوير فضلا عن التوزيع العادل للقدرات البشرية.

٤) **دراسة عبدالله السكران (٢٠١٣) "التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي السعودي في ضوء الأقتصاد القائم علي المعرفة.** تهدف الدراسة التعرف علي أهم التحولات الاكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي السعودي لكي يصبح تعليم مواكب لعصر الاقتصاد القائم علي المعرفة، وتوصلت الدراسة أن التحولات الاكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم علي المعرفة تتمثل في ثلاثه :التحولات المطلوبة بوظيفة التدريس والتي تتمثل في التحول الي استيراتيجيات جديدة للتعليم تقوم علي منظومة التعلم مدي الحياة ، وتطوير المقررات التعليمية بما يتماشي مع مفاهيم التعلم الذاتي والتعليم المستمر،التحولات المطلوبة بوظفية البحث العلمي التي تتمثل في التحول إلي الشراكة المجتمعية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها، التوازن بين البحث العلمي وباقي وظائف الجامعة وخاصة التدريس،التحولات المطلوبة بوظيفة خدمة المجتمع والتي تتمثل في التفاعل بين المجتمع الاكاديمي والمجتمع الصناعي والعمل علي سد الفجوة بين الجامعة وقطاع الصناعة.

٥) **دراسة أحمد محمد محمد عبدالعزيز (٢٠١٠)" مرتكزات الادوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة رؤية استيراتيجية".** تهدف هذه الدراسة إلي رسم مسارات مستقبلية لتنفيذ الرؤية الاستيراتيجية الخاصة بمرتكزات دور الجامعات لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، ولقد قدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات محاولة في كل منها تحقيق هذه الرؤية الاستيراتيجية بقدر امكانيتها: السيناريو الاول: الدولة والمجتمع والتي تقدم فيه الدور الذي تلعبه الدولة من خلال وزاراتها المختلفة لاعطاء أهمية والاعداد للجامعات المصرية، السيناريو الثاني: الجامعات والمجتمع والتي توضح فيه الانشطة البحثية والخدمية والتي من المفترض أن تقدمها الجامعة للمجتمع والتي من خلالها تكسب مصادر تمويل مختلفة، السيناريو

الثالث:الجامعات وفي هذا السيناريو يوضح محاولات الجامعات المصرية بذل كل ماتملك واستغلال نقاط القوة لديها والغلب علي نقاط الضعف.

هدفت الدراسة توضيح الأهمية المتزايدة للمعرفة والبحث العلمي والابتكار في تغير الدور الإجتماعي للجامعات في ظل العولمة بما يساعد علي نشر مفهوم مجتمع المعرفة ، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها : ضرورة استخدام الأفكار الجديدة في التواصل مع مجتمع المعرفة ،حيث يمكن أن يقدم التعليم الجامعي العديد من التحديثات ذات الصلة بمتطلبات واحتياجات مجتمع المعرفة، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها : ضرورة التفكير في التحديات الراهنة التي تواجه التعليم الجامعي والتوقعات المترتبة عليها.

مشكلة البحث:

يعد اقتصاد المعرفة مرحلة عالية التطور ، كما يعد ثمرة جهد متواصل تشاركت فيه مختلف المؤسسات التعليمية والبحثية والإنتاجية في العديد من مجالات النشاط الإنساني المتقدم ، وتنفرد مؤسسات التعليم الجامعي بالعديد من المقومات التي تجعلها في مقدمة المؤسسات في صناعة رأس المال البشري ، لذا فهي الأقدر في منظومة التعليم علي القيام بدور جوهري في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة وتأسيس أركانه ، وهذا ماأكده العديد من التقارير منها: تقرير اليونسكو ٢٠٠٥م ،والمؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ٢٠٠٣م، وتقريرالمنظمةالدولية للتعاون الإقتصادي والتنمية(OECD)٢٠١٠م، فما تعانية الدول العربية من عجز في النفاذ إلي مصادر المعرفة والقدرة علي استغلالها هي قضية تعليمية في المقام الأول، فهي تنظر إلي التعليم علي أنه استهلاك وليس استثمار ، واستخدامها للتكنولوجيا علي أنها وسيلة ترفيهية ، وهجرة العقول إلي الدول الخارجية، و الإفتقار إلي السياسات والاستيراتيجيات الموجهة والمنظمة لسوق العمل، وكذلك قلة البحوث التطبيقية، ففي الوقت الذي يسير العالم في طريقه إلي التحول من مجتمع ذي اقتصاد صناعي إلي مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي ، لا تزال الدول العربية تسعي للوصول إلي مجتمع ذي اقتصاد صناعي وتنهج نهج الموجة الثانية، مما فرض ضرورة التحديث المستمر لعناصر

منظومة التعليم عامة والجامعي بصورة خاصة، ويحاول البحث الكشف عن تأثير عصر اقتصاد المعرفة علي منظومة التعليم الجامعي من خلال التساؤل الرئيس

ماتأثير عصر اقتصاد المعرفة علي منظومة التعليم الجامعي؟

ويتفرع منه عدة تساؤلات:

١- ما مفهوم عصر اقتصاد المعرفة وأهم متطلباته؟

٢- ما تأثير عصر اقتصاد المعرفة علي تطوير فكرة الجامعة؟

٣- ماانعكاسات الاقتصاد المعرفي علي أهداف وبرامج التعليم الجامعي؟

٤- ماأبرز التوجهات الحديثة لأنماط التعليم الجامعي في عصر الاقتصاد المعرفي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي:

١- طرح الأسس النظرية المتعلقة بعصر اقتصاد المعرفة من حيث المفهوم والخصائص والمتطلبات.

٢- استقراء تأثير عصر اقتصاد المعرفة علي عناصر منظومة التعليم الجامعي ، من ثم صياغة بعض المقترحات لتطوير منظومة التعليم الجامعي.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

قد يمثل إضتفة للأدب التربوي وخاصة في بعد سياسات التعليم العالي والجامعي، حيث يناقش كيفية توجيه منظومة التعليم الجامعي في عصر اقتصاد المعرفة.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

قد يفيد صانع السياسات التعليمية والتخطيط التربوي في مجال التعليم العالي والجامعي ليواكب التعليم العالي والجامعي مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

تعد استجابة لما أوصت به العديد من الندوات والمؤتمرات والتقارير الدولية والمحلية من ضرورة تعزيز التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة.

منهج البحث:

تستخدم الدراسة الحالية "**المنهج الوصفي التحليلي**" لمناسبته لموضوع الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها ، والذي من خلاله يمكن تقديم تفسير وتحليل لعصر اقتصاد المعرفة وخصائصه ومتطلباته ، وتأثيره علي منظومة التعليم الجامعي من حيث أهدافه وبرامجه، وإستحداث أنماط تعليمية تتماشي مع متطلبات هذا العصر.

وسوف يناقش البحث هذه القضية في المباحث التالية:

المبحث الأول- مفهوم عصر اقتصاد المعرفة وأهم خصائصه ومتطلباته.

(١) مفهوم عصر اقتصاد المعرفة:

ولقد تعددت الأدبيات حول مفهوم اقتصاد المعرفة كما أنه لايوجد تعريف موحد ومقبول علي نطاق واسع لدي العديد من الباحثين ؛ وقد يرجع السبب في ذلك لتداخل العلوم التي يركز عليها اقتصاد المعرفة، ومن تلك العلوم نظرية رأس المال البشري ـــــ ونظريات علم الأجتماع ـــــ وتكنولوجيا المعلومات والأتصالات، والنظرية الجديدة للنمو والتنمية وغير ذلك. وهناك العديد من العلماء في المجالات المختلفة قاموا بصياغة عدة تعريفات لاقتصاد المعرفة منها:

هو الاقتصاد الذي يستند إلي الأنشطة كثيفة المعرفة؛ بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها المختلفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشامل والمتكامل، ويتحقق ذلك من خلال قيام التعليم الجامعي بتلبية متطلبات بناء هذا النوع من الاقتصاد؛ وذلك بدعمه إنتاج، ونشر المعرفة وتوظيفها، وتعزيز فرص حصول طلابه علي التعليم المتميز، وتشجيعهم علي الإبداع والابتكار، وإكسابهم مهارات التعلم المستمر ومهارات مواكبة المستجدات التكنولوجية ، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي(**العزيزي وآخرون** ، ٢٠١٩، ٣٣٩).

كما عرفته منظمة اليونسكو بأنه " تلك المعرفة المحددة التي تقود مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي ؛ حيث تحتل المعرفة –في هذه المرحلة – محل تراكم رأس المال المادي الذي تميزت به المرحلة السابقة ، وأصبح ينظر إلي المعرفة كعملية اتخذت مكان لها في نظريات القوي العاملة ، ويؤكد اقتصاد المعرفة علي التكامل التنظيمي

والتكنولوجي بين الإمكانيات المتنوعة لتدوين المعرفة وتخزينها ونقلها من خلال التكنولوجيات الجديدة(**اليونسكو، ٢٠٠٥، ٤٦**).

وبذلك فهو" اقتصاد مبني علي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويرتكز علي المعرفة كعنصر إنتاجي جديد إلي جانب العناصر التقليدية للإنتاج والتي تتمثل في العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية" بالإضافة إلي ذلك ، يساعد الاقتصاد المعرفي علي زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي ، وزيادة فرص التجارة الإلكترونية ، والوصول إلي الأسواق العالية والقطاعات السوقية والتي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي ، وتلبية رغبات وحاجات كافة المستفدين(**بسيوني،٢٠١١، ٧٨**)

هو الاقتصاد الجديد لتطوير منظومة التعليم والتدريب من خلال الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري ، في بيئة تقنية توظف البحث العلمي، وتكنولوجيا المعلومات والأتصالات، لإحداث تغييرات استيراتيجية تدعم إنتاج، واستخدام، ونشر المعرفة **(أبوشنب، ٢٠١٤، ١٧٥)**

وتعرف الباحثة الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنه : الاقتصاد الجديد الذي يقوم علي إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في منظومة التعليم الجامعي، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي بهدف تنفيذ النشاطات المعرفية داخل الجامعة أو خارجها لتحقيق التطور والتقدم المطلوب في التعليم الجامعي.

فاقتصاد المعرفة نوعً من الاستثمار القائم علي تنمية رأس المال البشري علمياً وثقافياً ومهارياً واجتماعياً ، لتنعكس هذه التنمية علي البيئة المجتمعية التي يعيش فيها الفرد ، محدثة بذلك الرخاء الاجتماعي والاقتصادي ، مستعيناً في ذلك بالتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص لمواكبة هذا التطور والانتقال من مرحلة الاكتفاء بنقل المعرفة إلي مرحلة الانتاج والخلق ، ثم المساهمة في نشرها ، والعمل علي توظيفها وتقديمها كمنتج يحقق النفع والفائدة وصولاً إلي بناء اقتصاد ومجتمع يقوم علي المعرفة .

(٢)خصائص اقتصاد المعرفة:

يعد اقتصاد المعرفة نمطاً جديداً يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي، ويعني في جوهره تحول المعلومات إلي سلعة في المجتمع ، بحيث يتم تحويل المعارف العلمية إلي الشكل الرقمي، فأصبح معه تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات كأهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي، وهناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي ، ويتمثل أهمها في :

- المعرفة كسلعة لايمكن أن تنتهي أو تتلاشي بسبب استخدامها كما هو الحال في استهلاكنا لغيرها من السلع أو المواد الأولية بل أنه كلما ازداد استخدام المعرفة وإعمال العقل التفكير وفيها نتج عن ذلك معرفة جديدة مما زاد من عوائده(**عبدالله ، ٢٠١٣، ٢٩١-٢٩٢**).
- قضي اقتصاد المعرفة علي الندرة التي سادت الاقتصاد التقليدي ، وقام علي أساسها علم الاقتصاد ، بتحوله إلي اقتصاد الوفرة ، وذلك بإعتماده علي أصول انتاجية (معرفية) لاتستهلك بالاستخدام ، ولاتخضع للمبادلة كما في الاقتصاد التقليدي ، وإنما تزداد أهمية وقيمة ، كلما تزايد استخدامها وتنوع من يستخدمها(**أبو العلا ، ٢٠١٣، ٥٧**).
- الإرتباط بالتقنية الرقمية التي مكنت من توسيع ونقل وتخزين ومعالجة المعلومات ، وسرعة توزيعها وتسويقها واستهلاكها ، بغض النظر عن من أنتجها ، ومن يتفاعل معها دون قيود لغوية وثقافات محلية ، مما جعل اقتصاديات دول العالم في حالة تشارك واعتماد متبادل من جهة وتعمل معاً علي المستوي الكلي أو الجزئي (**الحاج ، ٢٠٠٩، ٢٥**).
- كما أن اقتصاد المعرفة يعني في جوهرة أن قيمة المعرفة تزداد عندما تدخل في حيز التشغيل والاستخدام ، بينما تفقد قيمتها حينما تظل حبيسة في عقول أصحابها علي عكس الأصول المادية التي تتسم بالثبات النسبي(**النجار، ٢٠١٥، ٣٤٢).**
- إرتباطه بالذكاء والقدرة الإبتكارية والخيال ، والوعي الإدراكي بأهمية الأختراع والابتكار والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ماهو أفضل ، وتفعيل ذلك كله لانتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء ، وأفضل في تحقيق الإشباع (**علة، ٢٠١٤**)

أن اقتصاد المعرفة أضاف عنصر المعرفة إلي العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج والتي تتمثل في اليد العاملة ، و رأس المال ، والموارد الطبيعية ، كما أن مايميز هذا العصر أن الوحدة البنائية له هي رأس المال البشري ، والذي يعتمد بشكل أساسي علي التعليم والتدريب والبحث العلمي كمحرك للتغيير والتنمية وريادة الأعمال.

(٣) متطلبات الاقتصاد المعرفي:

إن التحول من اقتصاد مادي إلي اقتصاد لامادي Intangible يقوم علي الرأس مال البشري، يقتضي تبني استيراتيجية معينة، وهي الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف علي المدي الطويل (كالتعليم والبحث العلمي والتطوير) من جهة، ومن جهة أخري ظهور حدث تكنولوجي (متمثلاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، وبمعني آخر يتطلب الإقلاع المعرفي **Knowledge Take off** شرطان أساسيان هما، إقامة بنية تكنولوجية والاستثمار في رأس المال البشري **(بن دقفل ، ٢٠١٦، ٦)** ، حيث تعمل التقنيات التكنولوجية علي زيادة القيمة المضافة، واستيعاب العمالة الزائدة وسد العجز في الميزان التجاري، وزيادة الصادرات الصناعية؛ ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تبني استيراتيجية تخدم التحول نحو اقتصاد أساسه المعرفة كعنصر هام لرفع مستوي التنافسية **(منصور، ٢٠١٣ ، ٩)** ، ولقد فرض ذلك علي المؤسسات الحكومية ضرورة التغيير في الرؤية والأنظمة التعليمية بما يتوافق مع تحديات هذا العصر ومتطلباته؛ تحديثاً للمناهج لتقوم علي إنتاج المعرفة وتحليلها وتطبيقها وتنميتها، وزيادة المردود المادي للأفراد وتحسين المجتمعات، ليكون ناتج هذه العملية أفراد منتجين للمعرفة وليسوا مستخدمين فقط **(الناشري ، ٢٠١٤، ٣٣)** ، ونظراً لخصوصية اقتصاد المعرفة ومايتضمنه من معطيات مميزة فإن له متطلبات متعددة منها :

- **متطلبات بشرية**

لقد أشار تقرير(البنك الدولي ٢٠١٩م) أن "رأس المال البشري يعد محركاً أساسياً للنمو الإقتصادي ويلعب دوراً بالغ الأهمية في دفع المجتمعات للنهوض والإصلاح، وأتضح ذلك من خلال مشروع رأس المال البشري التابع له، والذي يهدف إلي تقديم تعليم حقيقي في المؤسسات التعليمية لبناء المهارات اللازمة التي تمكنهم من المنافسة في

الاقتصاد العالمي الآخذ في التحول نحو الرقمنة (**البنك الدولي** ، ٢٠١٩، ٥٢)، إن اقتصاد المعرفة يتطلب موارد بشرية تتصف بمزايا رئيسية أهمها (**أحمد** ، ٢٠١٣،٨٣):

- تتقن التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف هذه التقنيات في أي مجال من مجالات العمل.
- تتميز بمستوي عال من التعليم والتدريب
- تتميز بالتنمية المهنية المستمرة وإعادة التدريب وفق المستجدات المعرفية الجديدة .
- الحرص علي النمو المهني والتعلم الذاتي المستمر.
- القدرة علي التواصل والإبداع وحل المشكلات واتخاذ القرارات.
- القدرة علي التعاون والعمل ضمن فريق وإتقان مهارات الاتصال اللفظي والكتاب الإلكتروني.
- اتقان أكثر من لغة لكي يتمكن من العمل في بيئة عمل عالمية.

- **متطلبات تعليمية**

يعد التعليم هو العنصر الأساسي للتحول لعصر اقتصاد المعرفة، فهو يشكل المنظومة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع، والذي من خلاله يتم تنمية رأس المال البشري والذي يعد محور العملية التعليمية، وأكدت ذلك الدراسة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اليونسكو والبنك الدولي بعنوان " الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي" عام ١٩٩٢م، والتي ارتكزت علي أن التعليم يعد أهم العوامل المؤدية إلي التنمية البشرية، فهو عامل ضروري لتحسين الصحة والتغذية، وللمحافظة علي البيئة عالية المستوي، ولتوسيع وتحسين مصادر الأيدي العاملة، وتقوية المسئولية الاقتصادية والسياسية، لذلك تعلق الدول أهمية كبري علي التعليم للإسراع بخطي التنمية (**الشهراني** ، ٢٠١٨ ، ٣٦٩) ولذلك وجب إعادة صياغة منظومة التعليم الحالية بما يلبي احتياجات التحول العالمي في بناء مجتمع اقتصادي معرفي متكامل يجعل التعليم أكثر إبداعًا وفعالية.

- **متطلبات تكنولوجية**

تعد الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات من أهم الأليات المسئولة عن بروز النظام العالمي الجديد القائم علي المعرفة ، فهي تمثل أداة فعالة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة ، وفي عام ٢٠٠٤, تم الاعتراف من قبل البنك الدولي (**World Bank,2004**) بأن البنية المعلوماتية والتكنولوجيا تعتبر بمثابة العمود الفقري لاقتصاد المعرفة .

وأكد تقرير المعرفة العربي الأول والذي جاء بعنوان "نحو تواصل معرفي منتج " أن تقنية المعلومات والتكنولوجيا هي من أهم الدعائم الأساسية لإقامة مجتمع واقتصاد المعرفة ، فهي الأداة التي تساعد في نشر المعرفة ، وتطوير ودعم البحث العلمي علي أوسع نطاق ، كما تدخل في عملية إعداد العنصر البشري تعليماً وتدريباً (**المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩، ١٢٧**).

فالثورة العلمية والتكنولوجية أسهمت في بناء مجتمع وفرضت علي الجامعات ضرورة تعديل نظم التنافسية داخل الجامعات ، وذلك عن طريق وضع سياسة وبرامج تهدف إلي بناء قدرات المعرفة، ودعم البحث الأساسي لكي تستطيع الجامعة القيام بهذا الدور والإسهام في عملية الإنتاج والإنتشار الثقافي والمعرفي(**محمود، ٢٠٠٩، ٤٩**).

- **متطلبات اقتصادية**

فمع التسليم بأهمية الموارد البشرية المتعلمة في التحول نحو اقتصاد المعرفة ؛ أصبح من الضروري علي الحكومات ضرورة الإلتفات نحو هذه الموارد والعمل علي صقلها بالمهارات الابداعية والابتكارية بما يواكب احتياجات سوق العمل ، ولن يتم ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلي التعليم الجامعي، والعمل علي إدراك المستثمرين والمؤسسات المجتمعية المختلفة بأهمية تدريب وتعليم العاملين لديهم وتخصيص جزء من استثماراتها للبحث العلمي(محمد، ٢٠١٣، ٦٧).

فتواجد نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة من خلال(عابدين، ٢٠١٧، ٩٣):

- ربط التعليم والتدريب بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، والتحضير المستمر للمستقبل.

- تشجيع المشروعات التي تربط بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات الأعمال.
- تفعيل التشريعات الخاصة بمسائل حماية الملكية الفكرية ، والعمل علي تغيير ثقافة العمل في المنظمات للتألقم مع الاقتصاد الجديد.

إن الاقتصاد المعرفي توجها عالمياً حديثاً ، يتطلب مجموعة من المعايير والظروف المناسبة لتحقيقه ، منها مايرتبط بإعداد القوي البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً بكفاءة ومهارة عالية ، توفير المناخ المناسب للمعرفة وتعزيز قدرة الأفراد علي البحث ، وبناء مهارات البحث والاكتشاف لديهم ، وكذلك توفير أدوات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ، كما يجب مساهمة الشركات الاقتصادية والصناعية في دعم الاقتصاد المعرفي، من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها للتعليم والتدريب لموظفيها .

وتعد الجامعة أحد أهم أسس ودعائم اقتصاد المعرفة، من خلال مخرجاتها التعليمية في التخصصات المختلفة، وما تقوم به من بحث علمي تطبيقي ونظري ، كما أن الجامعات تلعب دوراً هاماً في عملية التحول إلي اقتصاد المعرفة من خلال ما يعمل بها من كفاءات علمية متميزة، ويقومون بدورهم في إنتاج ونشر المعرفة بين الطلاب الذين يمثلون أمل المجتمع في تطوره ونهضته.

المبحث الثاني- فكرة الجامعة في عصر اقتصاد المعرفة.

لقد بقيت الجامعة لقرون عديدة تنظر للمعرفة علي أنها غاية في حد ذاتها، وأنها مؤسسة علمية بحته لا علاقة لها بالأهداف الاجتماعية، وأن ربطها بالمجتمع يلغي وظيفتها الحقيقة "وهي التفكير الحر"، وقد كان من أنصار هذا الإتجاه "جون هنري نيومان" من خلال كتابه الشهير المسمي "فكرة الجامعة"، حيث ينظر للجامعة علي أنها مجتمع صغير يعلم نفسه بخبراته الذاتية التي اكتسبها عن طريق حريته في المناقشة والحديث، وعن طريق الاتصال بمختلف الافكار من رجال أكثر خبرة وحكمة في جو يسوده الحب والعلاقات الأسرية ، وأن دور الجامعة –في نظره – محصوراً في التدريس والبحث في الأمور الفلسفية واللاهوتية(**محمود، ٢٠٠٩، ٢٢-٢٣**).

ولكن ومع بداية الغزو الصناعي بفعل الثورة الصناعية التي عمت أوروبا وانتشار العلم والتخصصات المختلفة في العديد من المجالات ، أصبحت هذه الفكرة الارستقراطية لاتصلح أمام الاتجاه الديمقراطي والمد الإشتراكي والرغبة في تعليم جامعي متميز، وأخذ هذا الاتجاه يضعف وأصبحت هناك قناعة كبيرة من كافة المجتمعات بدور الجامعة في البحوث الموجهة لخدمة المجتمع والإنسان، إضافة إلي التدريس(**السكران**،١٨٧، ٢٠١٣).

فقد ركزت الجامعات علي تخريج النشء(الإعداد المهني)، بما يؤدي إلي تطوير وإدارة الأعمال والأسواق والخدمات الحكومية والعامة، إلي جانب(**إسماعيل**،٢٠٠٧، ٦٩٨):

- التركيز علي البرامج الأكاديمية
- تشجيع القادة الأكاديمين علي البحث لتلبية الصناعة وتنميتها.
- استنباط أفكار جديدة في مجال العلوم الطبيعية مع الإستفادة منها في التجارة والاقتصاد.
- تلبية الحاجات الاجتماعية والثقافية للمجتمع من خلال البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية.

وبالتالي اتبعت الجامعة استيراتيجية النمو الكمي وعدم مرونة التعليم وبنيته، حيث انحصر التعليم في تلقين المعلومات للطلاب وصارت الجامعات أنظمة تحافظ علي الوضع الاجتماعي، معتمده علي ثلاثية "التلقين والتذكر والذكاء"، وبالتالي يمكن القول أن نظامنا التعليمي برمته لايصلح للبقاء في إطار رباعية المستقبل وهي "الكونية- الكوكبية- والاعتماد المتبادل- الإبداع"، والتي تقوم علي الإبداع وليس علي الذكاء(**بدران والدهشان**، ٢٠٠١، ٣٧،٤٣).

ومع الثورة المعرفية الجديدة بدأ التحول من نقل وقبول المعرفة القديمة إلي اكتشاف وتطوير المعرفة الجديدة ، فلقد أشار "فرانشيسكو كاريللو" إلي اعتبار القرن الحادي والعشرين قرناً للمعرفة أو قرناً للتعلم ، حيث إنه بعد الحرب العالمية الثانية تحول أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي لعدد متزايد من الدول الصناعية إلي التنمية القائمة علي المعرفة (**فرانشيسكو كاريللو**،٢٠١١، ١٤)، ولقد أكد تقرير" **اليونسكو** ٢٠٠٥" أن النشاطات غير المادية المرتكزة علي الإبتكار والمعرفة أصبحت تحتل مكان

في الاقتصاد العالمي، نتج عن ذلك التوظيف المكثف لرأس المال المعرفي وشيوع مجتمع المعرفة . وبروز مصطلح رأس المال البشري ، الذي يمثل السبيل القادر علي الوفاء بمتطلبات تأسس هذا المجتمع والحفاظ عليه . وقد أشارت العديد من التقارير **كتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ، و البنك الدولي ٢٠٠٣ ، وتقرير اليونسكو ٢٠٠٥، و تقرير المعرفة العربية للعام ٢٠١٤ " الشباب وتوطين المعرفة**، إلي أن مؤسسات التعليم العالي تقوم بتدعيم النمو الاقتصادي المدفوع بالمعرفة من خلال أربع وظائف أساسية :

- **الأولي:** عن طريق تدريب القوي العاملة المؤهلة والقادرة علي التكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك العلماء رفيعو المستوي، والمهنيون والفنيون والمعلمون.
- **الثانية:** عن طريق توليد معارف وطرق جديدة لتطبيق هذه المعرفة .
- **الثالثة:** عن طريق بناء القدرات الابتكارية وشبكة تكنولوجية للوصول إلي المعرفة المنتجة وتطويع هذه المعرفة للتطبيق وللإستخدام المحلي.
- **رابعا:** نقل المعايير والقيم والمواقف والأخلاق كأساس لرأس المال الإجتماعي الضروري لبناء مجتمعات مدنية صحية وثقافية متماسكة والتي تعتبر ضرورة لحكومة أفضل وديمقراطية سياسية.

مما جعل الجامعات ذات مشاركة متزايدة الأهمية في السوق العالمية ، ومتحملة مسؤولية الإستجابة للطلبات المتزايدة والمتسارعة لاقتصاد المعرفة أكثر من أي وقت مضي، وأصبحت معه مكاناً للتعليم ومصدر للمعرفة والتعلم المستمر، وفهم التكنولوجيا الجديدة ومتغيرات سوق العمل العالمي، مما جعلها تتحول من كليات (تدريسية) إلي كليات (تعليمية- بحثية)، بحيث يصبح التعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة والإضافة إليها محور هذا العمل التعليمي، وتحقيقاً لذلك تحاول الجامعات إعادة صياغة سياساتها وأهدافها بما يتناسب مع عصر مابعد الصناعة ، لتكون قادرة علي الاستمرار في تطوير دورها الاقتصادي ، بما يتناسب مع طبيعة العصر.

المبحث الثالث- أهداف التعليم الجامعي وبرامجه في ضوء عصر اقتصاد المعرفة.

١-أهداف التعليم الجامعي

فرض اقتصاد المعرفة علي التعليم الجامعي التحول إلي بنك للأصول المعرفية ولرأس المال الفكري والإنساني من خلال أنشطة تكوين المعرفة ، وابتكار المعرفة الجديدة ، ونقل ومشاركة المعرفة لايجاد ثقافة الابتكار والابداع بين أبنائها، والمساهمة في تحسين تكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية ، التنوع في آليات الاستثمار، وعلي هذا تركز أهداف التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة علي الآتي (**سالمي ،٢٠٠٦، ٦١**):

- ترسيخ مبدأ المشاركة لكل عملاء الجامعات في صياغة فلسفة وأهداف وسياسات الجامعات، وذلك من أجل وضع مجموعة من الأهداف تقوم باستشراف المستقبل، مع وجود تقويم مستمر .
- إصدار تشريع يوجب علي المؤسسات التنموية بالمجتمع المصري التعاون مع الجامعات بكافة الأشكال المتاحة، مما يساعد الجامعات علي توظيف إمكانيات البيئة المحلية ومؤسساتها.
- تتضمن التشريعات في لوائحها التنفذية أهداف الكليات في صياغة سلوكية أو إجرائية.
- تتغير السياسات بحيث تسمح بعقد مجموعة من البروتوكولات تنص علي أهمية التبادل الطلابي، مما يساعد علي تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.
- تحويل سياسات الجامعات من مرحلة التزويد بالمعرفة إلي سياسة البحث عن المعرفي وإنتقائها وإنتاجها .

كما أضافت (عزة جلال) و(سماح زكريا) ، أن أهداف منظومة التعليم الجامعي لابد وأن تتجه للأتي (**مصطفي،٢٠١٢،٣٦٣و محمد،٢٠٠٦،٥٤**):

- تحقيق الدور الريادي في مجتمع المعرفة بجميع مجالاته من النشر، والانتاج العلمي المتميز والتطبيق .
- تحقيق التميز والقدرة علي المنافسة ، وهذا يتطلب مجتمع اكاديمي ملتزم يمتلك الكفاءة العالية في الأداء والمرونة وعلاقات مشاركة مع المؤسسات العلمية

المتميزة في العالم ، بحيث تكون الدرجة العلمية الممنوحة موضع الاعتراف العالمي .

- أن يكون التعليم العالي والبحث العلمي قاطرة التنمية ، والمشاكة في إدارة البحث العلمي والتطوير في مجالات التنمية ، والمساهمة بإيجابية في التنمية البشرية ، وتوفير الكوادر العلمية الضرورية لقيادة برامجها ، ورصد وتحليل أدائها الاقتصادي والاجتماعي والتنموي
- إن التجديد في أهداف التعليم الجامعي قد فرض ضرورة العمل علي تجديد بنيته من خلال العمل علي تطوير الأنماط السائدة ، واقتراح الجديدة بما يتفق مع الأهداف الجديدة له.

٢-البرامج الجامعية

لم تكن البرامج الجامعية في معزل عن التغييرات المصاحبة لمجتمع المعرفة ، فلقد أشارت دراسة **(Buganova&Luskova)** إلي أن من أهم عوامل مساهمة الجامعة في بناء مجتمع المعرفة هو تميز وابتكار المحتوي التعليمي لبرامجها التعليمية وتوجيه أنشطتها التعليمية والبحث العلمي نحو إحتياجات مجتمع المعرفـــة وســـوق العمـــل ، حيث من الواجب خضوعها لعدة مبادئ أساسية تميزها وتؤهلها للعالمية ، وهي (359 ,2015, Luskova & Buganova)

- **التدرج:** يتم ترتيب برامج الدراسة علي أساس أحدث المعارف من البحث العلمي ووفقاً لمتطلبات الممارسة الفعلية والتفكير في التنمية في المستقبل.
- **التمايز** : من خلال إعداد البرامج لإيجاد فروق واضحة وفعالة كمصدر للميزة التنافسية، والحصول علي المكانة والهيبة العلمية.
- **التوافق:** توافق البرامج وفقاً لخط المحتوي الأساسي للبرامج الدراسية في الجامعات الرائدة في العالم ويعد ذلك مصدر من مصادر المصداقية والثقة بدون التعرض للتجريب المفرط لبرامج لم يثبت نجاحها.
- **العالمية:** الابتكار في مواد الدراسة فيما يتعلق بالإحتياجات في مجتمع المعرفة وسوق العمل العالمي .

- **المرونة والتسلسل:** لتلبية إحتياجات ومهارات الطلاب لإعدادهم لسوق العمل في عصر اقتصاد المعرفة مع وجود البرامج الإختيارية والخاصة للأهداف وفقاً لطبيعة الدراسة ، والتسلسل (كجزء من المرونة) يتم تسلسل المعلومات وربطها تدريجياً للوصول بها إلي التطبيق العملي.
- **الاستقرار :** وهو يعني الحفاظ علي بقاء الخصائص الأساسية للبرنامج الدراسي دون تغييرات مما يعطي الفرصة لرؤية وإثبات كفاءتها ومدي جودة المخرجات التعليمية نتيجة لدراستها .

إن التجديد والتغيير المستمر للمهارات التي تتضمنها البرامج الجامعية أحد أهم العوامل التي تساعد علي مواكبة التعليم الجامعي لاقتصاد المعرفي ، لأن بناء عنصر بشري كفء علمياً و مهنياً يحتاج إلي برامج تهدف لتسريع الانتقال نحو إنتاج المعرفة في شتي المجالات المختلفة ، وتوضيح كيفية توظيفها لتحقيق الأهداف المطلوبة. وأكدت دراسة (سارة العويني) إلي ضرورة إعادة التفكير في البرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية في الجامعات وذلك من خلال الانفتاح علي تخصصات جديدة ، والتحديث لمحتوي التخصصات لمواجهة احتياجات السوق المحلية ولتتلاءم مع احتياجات السوق العالمية(**العويني، ٢٠٠٧، ٨٥**).

المبحث الرابع- التوجهات الحديثة لأنماط التعليم الجامعي في عصر الاقتصاد المعرفي

أشار(تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٣م) إلي أهمية النهوض بالتعليم الجامعي، وإصلاح بنيته، بحيث تتميز بنية التعليم الجامعي بالتنوع والمرونة، ومواكبة احتياجات اكتساب المعرفة والتنمية المتغيرة أبداً. مما فرض علي الجامعة ضرورة تطوير هياكلها ونظمها لكي تستطيع مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المحيطة بها(**تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، ١٦٧**)، فلم تعد الصورة التقليدية للجامعة تفي بالغرض، ولابد من البحث عن أنماط جديدة تكون أكثر مرونة وأكثر قدرة علي الاستيعاب والانتشار، ومنها:-

١-الجامعات الإفتراضية .

يعد التعليم الإفتراضي أحد مظاهر التطور والتجديد التربوي الذي بدأت ملامحه تتبلور بداية من منتصف فترة التسعينات تحت مسمي التعليم من بعد ، فلقد أوضحت دراسات منظمة اليونسكو حول التعليم من بعد " أنه يعد واحد من أكثر الميادين نمواً في الفترة الأخيرة ، نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطرح بدورها تحديات وإنعكاسات في ميدان التربية ــ وكذلك في مجال تصميم وتقديم أنظمة التعليم وذلك من خلال شبكة الإنترنت إضافة لتزايد الطلب الاجتماعي علي التعليم الجامعي إستجابة لمطالب خطط التنمية "(**unesco , 2007**, 7).

ولقد ذكر (Jlobeanu) في دراسة (سحر عويس) أن ظهور الجامعات الافتراضية ارتبط بعاملين هامين هما(**عبدالله ، ٢٠١٧، ٢٩٥**):

- **نمو التعليم من بعد**، والذي ظهر في نهاية القرن التاسع عشر ، وأصبح منتشراً في جميع أنحاء العالم .
- **التطور الهائل في إمكانات تقنية الإنترنت** ، والذي فتح أبواب التعليم العالي إلي جمهور جديد ومتنوع ، شجع الجامعات علي تأسيس أسواق جديدة في مواقع جغرافية بعيدة .
- **زيادة الطلب علي التعليم العالي** ، فقد أشار البنك الدولي إلي أن حوالي (١٥٠) مليون شخص سيحتاجون تعليماً جامعياً في العام ٢٠٢٥م(**الصالح، ٢٠٠٧، ١-٣**)

ولهذه الأسباب ظهرت الجامعات الإفتراضية وانتشرت لكي تقدم خدماتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك أحد متطلبات مجتمع المعرفة؛ بهدف دعم النظام التعليمي ورفع كفاءته، وتحقيق مبدأ التعليم المستمر والوصول إلي مصادر المعرفة بسهولة .

إن التعليم المقدم من خلال هذه الجامعات تعليماً حقيقياً وليس افتراضياً كما يدل علي ذلك مصطلح Virtual فالمتعلم في هذه الجامعة متعلم حقيق ولكنه يتعلم في بيئة الكترونية ، فهذا النوع من التعليم شبيه بالتعليم التقليدي إلا أنه يعتمد علي الوسائل الالكترونية . فالمتعلم لم يتغير نوعه بتغير التقنية أو الأداة التي يستخدمها المتعلم ، وإنما الذي تغير

كيفية أو طريقة تعلمه(**بدران و الدهشان ، ٢٠٠١، ٤٣-٣٧**).فهي مؤسسة تعليمية تعمل علي تحقق ثلاثة أهداف أساسية (**زاهر، ٢٠٠٧ ، ٢٩**) :-

- ضمان العدالة الأكاديمية، وذلك بالاستفادة من القدرات المحتملة للتعليم الالكتروني في توفير خدمات تعليمية عالية الجودة لجميع المتعلمين.
- ضمان توفير تعليم متميز للطلاب الجامعيين، بشكل يعتمد علي مقاربات وأساليب تدريس جديدة تركز علي طرح الأسئلة .
- تشجع علي توفير فرص للطلاب علي الانخراط في مقررات متنوعة.

وعلي الرغم من جودة هذا النوع من التعليم في تحقيق مبدأ التعليم مدي الحياة ، وتأمين القوي العاملة المتخصصة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل؛ اللذان يمثلان أهم المبادئ التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة ، إلا أن نشره وتبنيه في المجتمعات العربية يواجهه مجموعة من الصعوبات تتمثل في: افتقار الموارد والتقنيات والبني التحتية للاتصالات ، عدم وضوح أسلوب وأهداف هذا النوع من التعليم للمسئولين عن العملية التربوية ، ظهور الكثير من الشركات التجارية والتي هدفها الربح فقط ، كثرة الأجهزة العلمية المستخدمة في العملية التعليمية (**مازن ، ٢٠٠٥ ، ١-٤٩**).

٢-جامعات الشركات

تعد جامعات الشركات أحد أنماط التعليم المعاصر التي تنتقل من خلاله مسؤولية التعليم من الأوساط الأكاديمية إلي قطاع الأعمال ، فهي نمط تعليمي يتميز عن النمط التقليدي بمواكبته لاحتياجات سوق العمل ، و اعتماده علي مبدأ التعلم مدي الحياة ، واشتقاق مناهجه من قوانين السوق، وأصبح بعضها يمنح شهادات علمية معترف بها، بل إن عدداً منها لديه رخص بمنح درجات علمية في مستوي الماجستير والدكتوراه ، فهي تساعد قطاعات الأعمال من الاستجابة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في مجال االمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد القائم علي المعرفة التي يتميز بها العالم في العصر الراهن(**Gould, 2005, 519**) فهي مؤسسة تعليمية رسمية مرتبطة بالشركة الأم ، هدفها تزويد العاملين فيها بمجموعة من المعارف والمهارات المطلوبة ، من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف الاستيراتيجية للشركة الأم.

لقد ذكر (محمود المهدي) أن ظهور هذا النمط من التعليم الجامعي جاء نتيجة أربع تطورات رئيسة في الصناعة والتعليم والمجتمع وهي(**سالم ، ٢٠١٣، ٢٩٢**) :-

- ظهور اقتصاد المعرفة ، والمنظمة المتعلمة كأسس رئيسة في قطاعات العمل والإنتاج.
- سرعة إعادة هيكلة الشركات .
- انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وفاعليتها في مجال التعليم والتدريب والتنمية.
- زيادة تنوع النظم التعليمية.

إن التطور السريع في إنتاج المعرفة والحاجة إلي تطبيقها ، بالإضافة إلي عجز الجامعات التقليدية وعدم قدرتها علي إعادة التعلم السريع للقوي العاملة في الشركات للوفاء بمتطلبات المعرفة والمهارات الجديدة ، قد أدي إلي ظهور الحاجة لدي العديد من الشركات لربط استراتيجياتها في التعليم والتدريب والتنمية باستراتيجية العمل الخاصة بها ، عن طريق التنسيق والتكامل وتطوير رأس المال البشري والفكري داخل الشركة لمواكبة أهداف الشركة وغاياتها(**Shenton, Dirks& clist , 2005, 6**)، وأكد ذلك اليونيسكو من خلال إطلاق تصور مستقبلي للجامعة تحت مصطلح (الجامعة الاستباقية Proactive University) والتي تهدف لبناء علاقات تعاونية مع المؤسسات الصناعية الخدمية في مجتمعها (**عبدالعزيز، ٢٠١٦، ٥**) ، فتحولت الشركات لمنظمات لإنتاج المعرفة الجديدة، فهي تقوم بتحليل المعلومات الموجودة والاستفادة منها، كما أنها تقوم ببناء معرفة منظمة لاستخدامها في العمليات والأنشطة التي تقوم بها **(Barnett,2000,411-412)**

٣- الجامعات التكنولوجية

إن التطورات التكنولوجية والمعرفية تعد من أهم المتغيرات علي التعليم الجامعي ، حيث تضع العديد من الفرص والتي تتمثل في إعداد الطلاب للتوافق بشكل متلائم مع متطلبات العصر، وتمكينه من التعلم الذاتي والمستمر ، والقدرة علي التجاوب مع متطلبات سوق العمل ، ولقد ذكرت(سهير عبداللطيف) أن هناك مجموعة من الأسباب

دفعت إلي استحداث صورة التعليم الجامعي التكنولوجي ومنها (**أبو العلا، ٢٠٠٧**، ٧٦٠-٧٦١):

- المتغيرات التكنولوجية الدولية ، ومايرتبط بها من استحداث مهام ووظائف جديدة ، تفرض إعداد كوادر علمية لشغل وظائف تحتاج إلي تقنية فائقة .
- إن اقتصاد السوق يعمل في ظروف مؤسسية متباينة ، مما يحتم التعديل المستمر للمناهج الدراسية ، واستحداث جهاز للتقويم بهدف تيسير الإنتقال من برنامج تدريبي إلي آخر .

إن التعليم التكنولوجي يمثل قيمة مهمة في تحقيق الاقتصاديات فائقة التصنيع ، ففي اقتصاد المعرفة ترتقي الإلكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة والاتصالات عن بعد إلي مستويات ربحية إنتاجية مهمة في كافة القطاعات الاقتصادية ، ولذا إن الإعتماد علي مخرجات التعليم التكنولوجي ذات النوعية المتميزة من شأنها أن تزيد من الاعتماد الذاتي ، وتأمين الدخول نحو السيطرة التكنولوجية(**أبو العلا، ٢٠٠٧، ٧٣٧**).

كما أوضحت دراسة (محمد أحمد عبدالدايم) أن صيغ التعليم التكنولجي تعمل علي تضيق الفجوة الحضارية بين البلدان العربية والعالم المتقدم (**عبدالدايم،١٩٩١، ٦**)، وأكدت أيضاً دراسة (حنان البدري) أن التعليم العالي التكنولوجي يهدف إلي مواكبة التقدم العلمي ، وفهم الثقافات الوطنية والدولية ، وأنه يقوم بالربط بين الفكر والعمل وخدمة المجتمع المحلي والعالمي(**كمال ،٢٠٠٥**).

في ضوء مما سبق، يمكن القول أن تطور وتغير فكرة الجامعة يخضع لتعقيدات اللحظة الراهنة عالمياً وإقليمياً، والتي تفرض ضرورة وأولوية تطوير نموذج الجامعات بكل أدواتها، لتشهد مساراً مختلفاً عما سبق علي خلفية التطورات الممتدة لعصر اقتصاد المعرفة ، ومايفرضه من تداعيات لها دلالاتها الواضحة علي أنظمة التعليم الجامعي، الأمر الذي أدي إلي تغير فكرة الجامعات بأهدافها وبرامجها وأنماط تعليمها، بما يتناسب مع أسس ومتطلبات هذا العصر. إلا أن الجامعات العربية تمر بأزمة، يظهر معالمها في فكرة إنشاء الجامعة ، والتي ما تزال تحتاج إلي الكثير من المراجعات والنقاش المعمق، والتي ترتبط بمناقشة العديد من العوامل المؤثرة التي تتشابك مع تجديد وتطوير تلك الفكرة.

توصيات ومقترحات البحث:

من خلال المحاور السابقة يمكن الوصول لمجموعة من التوصيات منها:

- مواكبة تحديات العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات، وتحديات الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعلومات والمعرفة.
- تنمية المعرفة العلمية والتطبيقية الموجهة لحل مشكلات المجتمع في مجالات الأنشطة الرئيسية (الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والفكرية).
- تحويل الجامعة إلي بنك للأصول المعرفية ولرأس المال الفكري والإنساني من خلال أنشطة تكوين المعرفة، ابتكار المعرفة الجديدة، نقل المعرفة، المشاركة بالمعرفة، تخزين واسترجاع وتوزيع المعرفة.
- وضع إستراتيجية لنقل الجامعة إلي منظمة معرفة ساعية للتعلّم وخلق ثقافة الابتكار والإبداع بين أبناءها من صنّاع المعرفة.
- ضرورة فتح قنوات اتصال وتواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي من خلال المؤتمرات والندوات العلمية التي يشارك فيها الأساتذة والمساهمة في اللجان العلمية والاستشارية لدوائر الدولة وإلقاء المحاضرات ... الخ.
- ضرورة تبني الاقتصاد المعرفي كمدخل لتطوير وتحسين الأداء لمؤسسات التعليم العالي، إذ إن ذلك سيحقق لتلك المؤسسات العديد من الفوائد.
- وضع معايير قياس منتج التعليم بما يتماشي مع المعايير الدولية ، وتتناسب مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

بدران و الدهشان، شبل وجمال (٢٠٠١م) التجديد في التعليم الجامعي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

بسيوني، محمد سعيد (٢٠١١م) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تكييف التعليم مع اقتصاد المعرفة في الدول النامية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (١٩) ، العدد(١) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة

بن دقفل، كمال (٢٠١٦م) الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة ، المؤتمر العلمي الثاني لعلوم المعلومات بعنوان " التحول إلي مجتمع المعرفة " رؤي معلوماتية " ، كلية الآداب ، جامعة بن سويف ، ص ص١-١٤.

البنك الدولي(٢٠١٩م) إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، التقرير السنوي.

الحاج، أحمد علي (٢٠٠٩م) اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن ، مجلة البحوث التربوية ، العدد(٩٣)، مركز الدراسات والبحوث اليمني .

خميسي، بن رجم محمد، والرميدي ، بسام سمير (٢٠١٩م) متطلبات تحول الجامعات المصرية الحكومية نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، مجلة الإقتصاد والقانون ، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، الجزائر ، العدد(٤) ، ٢٠١٩م ، ص ص٩٠-١٠٧.

زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٧م) التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم التعليمية، مجلة مستقبل التربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد(١٣)، العدد(٤٦)، يونيو.

سالم، محمود محمد المهدي (٢٠١٣م) جامعات الشركات وتحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة بين جامعتي كيترينج وبتروبراس وإمكانية الإفادة منها في مصر ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مجلد(١٦) ، العدد(٣٩) ، فبراير، ص ص٢٧٥-٣٣٥.

سالمي، جميل(٢٠٠٦م) : " بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة للتعليم العالي " ترجمة السيد عبدالعزيز البهواشي وآخرون ، في جيلز برتون وميشيل لمبرت (تحرير) "العولمة والتعليم الجامعي : المضامين –المستقبل– دراسات حالة" القاهرة ، عالم الكتب.

السكران، عبدالله بن فالح بن راشد (٢٠١٣) التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي السعودي في ضوء الأقتصاد القائم علي المعرفة كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الملك سعود والامام محمد بن سعود الاسلامية ، رسالة الخليج العربي، السعودية، مجلد (٣٤)، العدد (١٢٨) ص ص١٨٥–٢١٩.

الشهراني، علي بن معجب (٢٠١٨م) الأدوار المستجدة لمؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع المعرفة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يناير.

الصالح، بدر بن عبدالله (٢٠٠٧م) التعليم الجامعي الافتراضي :دراسة مقارنة لجامعات عربية وأجنبية افتراضية مختارة ، مجلة كليات المعلمين للعلوم التربوية ، المجلد(٧) ، العدد(١) ، مارس، ص ص١–٣.

عابدين، مجدي محمد مدني (٢٠١٧م) تصورات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو اقتصاد المعرفة ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية التربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر.

عبدالدايم، محمد أحمد(١٩٩١م) التعليم التكنولوجي في الوطن العربي والكيان الصهيوني –دراسة مقارنة، مجلة كلية تربية، جامعة الزقازيق العدد(١٦)، السنة(٦)

عبدالعزيز،عبد العاطي حلقان أحمد (٢٠١٦م) دراسة مقارنة لجامعات الشركات في مصر وماليزيا ، المجلة العلمية للبحوث والنشر العلمي ، كلية تربية ، جامعة أسيوط ، المجلد (٣٢) ، العدد (٣) ، الجزء الثاني ، يوليو، ص ص١٥٥–٢٩٧.

عبدالله ، سحر عويس (٢٠١٧م) أنماط التعليم العالي في ظل الفضاء السيبري والكفايات المتطلبة "دراسة تحليلية " ، مجلة كلية تربية للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة الفيوم ، العدد(٧) ، الجزء الأول، ص ٢٩٥.

عبدالله، سهير أحمد محمد حسن(٢٠١٣م) متطلبات التعليم الجامعي للتحول نحو الاقتصاد المعرفي –رؤية استشرافية ، مجلة الطفولة والتربية ، كلية رياض الأطفال، الإسكندرية ، مجلد (٥)، العدد(١٤)، ص ص ٢٧١-٣٤٤.

العزيزي وآخرون ، أحمد الرفاعي بهجت(٢٠١٩م) دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري : دراسة تحليلية ، مجلة كلية تربية ، جامعة الزقازيق ، ع(١٠٢) الجزء الثاني ، يناير، ص ص٣٣٣-٣٧٧.

العويني، سارة إبراهيم (٢٠٠٧م) أثر العولمة عي التعليم الجامعي في الوطن العربي ، المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات "المعلوماتية والتنمية (الوعود والتحديات)"، في الفترة ١٢-١٥ نوفمبر، جامعة المنصورة ، ص٨٥.

فراشيسكو كاريللو(٢٠١١م) مدن المعرفة –المداخل والخبرات والرؤي ، ترجمة : خالد علي يوسف ، عالم المعرفة ، العدد(٣٨١) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

كمال، حنان البدري (٢٠٠٥م) تطوير نظام التعليم في المعاهد العليا التكنولوجية بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول االمتقدمة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية بأسوان ، جامعة جنوب الوادي.

مازن، حسام محمد (٢٠٠٥م) الجامعات الافتراضية وآفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " مناهج التعليم والمستويات المعيارية" ، القاهرة ، يوليو، المجلد(١) ، ص ص ١-٤٩.

محمد، سماح زكريا (٢٠٠٦م) تصور مستقبلي لتطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية تربية، جامعة بنها.

محمد، سماح زكريا (٢٠١٣م) حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة رؤية مقترحة ، دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، السعودية ، ع(٤١) ، ج(٣) ، سبتمبر، ص ص٥١-٨٥.

محمود، يوسف سيد (٢٠٠٨)أزمة الجامعات العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة

محمود، يوسف سيد (٢٠٠٩) رؤي جديدة لتطوير التعليم الجامعي. سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

مراد علة (٢٠١٤) جاهزية الدول العربية للإندماج في اقتصاد المعرفة " دراسة نظرية تحليلية " ، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، جامعة الجلف ، الجزائر .

مصطفي، عزة جلال (٢٠١٢م) التحديات التي تواجه الجامعات في عصر اقتصاد المعرفة، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد(١٩) ، العدد(٧٩) ، ص ص٩-٦٦ .

المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠٠٩م) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م " نحو تواصل معرفي منتج ".

منصور ، محمد إبراهيم (٢٠١٣م) الاستعداد للمستقبل : تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلي اقتصاد المعرفة في الوطن العربي (مصر دراسة حالة) ، بحث مقدم إلي الملتقي العلمي حول الرؤي المستقبلية العربية والشركات الدولية الخرطوم ، السودان، في الفترة من ٣-٥فبراير، ص٩ .

الناشري، أحمد بن بركوت (٢٠١٤م) جودة الأداء التدريسي للدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم القري ، المملكة العربية السعودية.

النجار، فاطمة رمضان عوض (٢٠١٥م) استيراتيجية مقترحة لتنمية كفايات البحث العلمي لدي طلاب الدراسات العليا في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، مجلة البحوث النفسية والتربوية ، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، مجلد (٣٠) ، العدد (٤) ، أكتوبر، ص ص٣٣٣-٤١٢.

اليونسكو : التقرير العالمي لليونسكو " من مجتمع المعلومات إلي مجتمعات المعرفة " ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Barnett.R (2000) University knowledge in an age of super complexity. Higher Education، Vol. (40)، pp. 411-412.

Buganova, K., &Luskova, M (2015) Innovation of Educational Content and Study Materials with Respect to Knowledge Society Needs and Labour Market at the University of Zilina, Faculty of Special Engineering. Procedia –Social and Behavioral Sciences, V (174). pp 359.

Gould.K. E (2005) the Corporate University: A Model for Sustaining an Expert Workforce in the Human Services, Behavior Modification, Vol (29), No (3), May, p519.

Hasan and other. Ahlam Mostafa (2017) Concepts and Roles of Faculty in the Palestinian Universities in the Light of Knowledge Economy, World Journal of Education, V(7), N (6).

Jussi.V, Hoffiman.D (2008) Knowledge Society Discourse and Higher Education, The International Journal of Higher Education and Education planning, V(56), N (3), pp265-285.

Shenton .G, clist. P & Dirks.D, (2005)"Gaining Accreditation for a Corporate University", in Rob Paton, Geoff Peters, John Storey and Scott Taylor (Editors), Handbook of Corporate University Developmeat: Managing Strategic Learning Initiatives in Puplic and Private Domains (Burlington: Gower Publishing Company, p 6.

Unesco (2007) Open and Distance Learning: Trends, Policy and Strategy Consideration, France, Paris: Division of Higher Education.

World Bank,(2004) "Benchmarking countries in the knowledge economy: presentation of the knowledge assessment methodology (KAM)", Knowledge for Development Program, World Bank Institute.